الوجود الذهني عند تصور الشيء وتصور الشيء عبارة عن وجوده في الذهن قلنا
ممنوع فان المتكلمين انكروه ومن اثبته اثبته ببرهان وقد اعترض على هذا الدليل
بانكم ان اردتم بالشك في وجوده انا لا نتصور وجوده ممنوع وان اردتم انا لا
نجزم بحصول الوجود له فمسلم لكن لا يلزم من هذا الا مغايرة الماهية لتصديق
بحصول الوجود لها وهذا الاعتراض ليس بشيء لان الاستدلال بالشك
في ثبوته للماهية ولا شك في الماهية وجزمنا بما نشك في ثبوته للماهية
لا يقال لا نسلم ان كل ماهية ممكنة بهذه الحيثية حتى يلزم مطلوبكم والقضية
المدعاة كلية لا يجوز تصحيحها بمثال جزئي لانا نقول ان وقوع الوجود على
افراده اما ان يكون بالتواطؤ او بالتشكيك وعلى التقديرين يحصل المطلوب
اما على الاول فلامتناع التنافي في لوازم [illegible] الافراد
الثاني فلان القول بالتشكيك يمنع ان يكون بعض حصص الافراد واجبا
على ما سياتي ولان الحقائق الممكنة من حيث هي هي تقبل الوجود
والعدم والا ارتفع الامكان بل كان ممتنعا او واجبا ووجود الماهيات
[illegible] لان الشيء غير قابل لنفسه ولا لنقيضه فلو كانت الوجودات نفس
الماهيات او داخلا فيها لم تكن الماهيات قابلة [illegible] للعدم
هي هي ولقائل ان يقول انك ان اردت بقبول الماهيات للعدم
انها [illegible] خالية عن الوجود فممنوع وان اردت انها [illegible]
انه لو كانت نفس الوجود لاصله لان الوجود نفسه يمتنع لانه اذا ارتفع
الماهية فقد ارتفع وجودها قطعا واما ثبوتها الوجود فممنوع ايضا بل
الماهيات نفس الوجودات وايضا فالماهيات [illegible]
مشترك لا مرفلا يكون نفسها اقول المشترك الوجود العام لا الخاص
النزاع فيه ولا جزء منها والا لكانت لها اي للماهيات فصول
يمتاز بها في مفهوم الوجود لانه على هذا التقدير يكون اعم الذاتيات
اذ لا اعم في الوجود من الوجود فيكون الانواع المندرجة تحته
متميزا بعضها عن بعض بفصول موجودة والا لتقوم الموجود بالعدم

واذا كانت الفصول موجودة والتقدير ان الوجود جنس للموجودات
كانت الفصول مركبة من الاجناس والفصول ويكون لها اي لتلك الفصول
فصول اخر ويتسلسل قيل انما يلزم من هذا الدليل كون الوجود زائدا
في بعض الماهيات دون الجميع لجواز ان يكون زائدا في بعض ونفسا
او جزءا في بعض واجيب بان اختلاف الوجود بان يكون عارضا لبعض
الموجودات ونفسا او جزءا لبعض آخر غير متصور لانه لو اقتضى الوجود العروض
لوجب ان يكون في الجميع كذلك وان اقتضى العينية او الجزئية فكذلك
فان قيل لا نسلم وجوب الاستواء فيها وانما يجب ذلك لو كان من
المفهومات المتواطئة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون مشككا قلنا
انه اذا كان مشككا يكون زائدا في الجميع كما سيجيء وهو المطلوب
واحتج الشيخ بان لو زاد لقام بالمعدوم والتالي باطل ضرورة بيان
الشرطية ان الوجود لو زاد لكان قائما بالماهية فقيامه بها لا يخ
اما ان يتوقف على كونها موجودة اولا والاول باطل لان الماهية
ان كانت موجودة بهذا الوجود لزم تقدم الشيء على نفسه او بوجود
اخر لزم التسلسل وكون الشيء موجودا مرتين فتعين الثاني وح
يلزم كون الوجود قائما بالمعدوم قلنا بل بالماهية من حيث هي
فان قلت الماهية من حيث هي هي اما ان يكون موجودة او معدومة
لعدم الواسطة فان كان الاول لزم ان يكون موجودة مرتين وان
كان الثاني لزم قيامه بالمعدوم قلت الماهية من حيث هي هي ليس
نفس احدهما ولا احدهما داخلا في مفهومها وان امتنع انفكاكها عنهما
اقول لا يلزم من عدم اعتبار الوجود والعدم في الماهية
من حيث هي كونها غير موجودة ولا معدومة بل هي لا تخ عن احدهما
في الواقع ويلزم المحذور والجواب الحق ان الماهية موجودة
بهذا الوجود بمعنى انها كانت معدومة قبل عروض الوجود وعند عروضه
[illegible] العدم وصارت موجودة بهذا الوجود واما في [illegible]

Copyright © King Saud University